لعبة الرمال المتحركة ليست بديلا للشرعية الدولية

التلويح بالانفتاح الديمقراطي

تحت وطئة الهزيمة العسكرية في حرب الخليج الثانية لوح النظام في أوائل عام 1991 بورقة الانفتاح، فعين الدكتور سعدون حمادي رئيساً للوزراء، واخذت صحافة النظام تتحدث عن الديمقراطية الجديدة التي سيعمل البعث الحاكم على تطبيقها، واطلق طارق عزيز، المكلف بـ "ملف الديمقراطية" تصريحات تبشر بقرب تحقيق الممارسة الديمقراطية، ويذكر عنه قوله ان العراق خسر الكويت بالحرب ولكنه سيسترجعها بالديمقراطية. وذهب طارق عزيز وهو من ابرز منظري البعث الحاكم وكاتبي تقارير مؤتمراته الحزبية للقول في مقابلة نشرت بتاريخ 29 آيار 1991 في صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية، في صدد التجربة الديمقراطية ومستقبلها في العراق وهنا اقتبس حرفياً:

> (. . ان احد أسباب عدم نجاحنا للدخول في التجربة الديمقراطية في المرحلة السابقة هو عدم وضوح الرؤية. ولا اخفي عليك ايضا ان نزعة الحزب الواحد، الحزب القائد كانت قوية في الحزب. كان هناك شعور لدى عدد من البعثيين انهم قادرون على القيام بالمهمة وحدهم.)

ويستطرد طارق عزيز قائلاً :

> (. . . فنحن مقتنعون ان المرحلة المقبلة لن تحقق اهدافها كاملة اذا لم نتجه نحو التعددية، لابد ان نتجه نحو التعددية . . . فلابد ان تكون لدينا الان رؤية اكثر تسامحاً ، اكثر اتساعا للمرحلة الديمقراطية ولكن بالتاكيد، بكل تأكيد، فالمرحلة الجديدة مهما كان الاختلاف حول اسسها ستكون فعلا مرحلة جديدة، هي مرحلة الانتقال من المشروعية الثورية الى المشروعية الدستورية، اي سيكون هناك نظام دستوري ينبثق من خلال الانتخابات، بمعنى ان رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب والمجلس الوطني ينتخب كذلك من الشعب. صحيح ان عندنا الان مجلس منتخب شعبيا لكن في ظروف المشروعية الثورية، اما حين ننتقل الى ظروف المشروعية الدستورية فبالتأكيد ان الحياة السياسية في البلد ستختلف. كلما كان الاختلاف اكثر عمقا وايجابية كلما حققت المرحلة نتائج افضل.)

وفي تشخيص الخطأ الذي وقع فيه البعث، يقول طارق عزيز في ذات المقابلة:

(والله الخطأ الرئيسي . . الذي وقعنا فيه والذي وقعت فيه كل الاحزاب الثورية التي مارست نظام الحزب الواحد او الحزب القائد، اقول الخطأ الجوهري هو التفرد، التفرد في السلطة. . . .

حين تقود وحدك لاتكتشف عيوبك، اما حين يكون معك آخرون في القيادة او عند وجود معارضة شرعية موجودة حتى ولو لم تكن مرتاحا لهذه المعارضة فالامر يختلف.)

التعامل مع الاكراد

للنظام العراقي وبالذات صدام حسين باع طويل في التعامل مع الاكراد، فصدام هو مهندس اتفاق 11 آذار 1970 بشأن الحكم الذاتي للاكراد، عندما كانت قضبة النظام لاتزال هشه، ولكن عندما اشتد ساعد النظام أخذ يتلكأ بتنفيذ الاتفاق ولجأ حتى للأغتيال من اجل اجهاض روح الاتفاق.

وعندما اصبح الاكراد مرة اخرى طرفا حاسماً في تقرير مصير النظام، ابان صراع البعث العراقي مع نظام الشاه، لجأ صدام حسين عبر اتفاق الجزائر عام 1975 الى تقديم التنازل للشاه بأمل انهاء الخطر الكردي على نظامه.

ان معاناة الاكراد وخيبة امالهم المتكررة جعلتهم اكثر حذرا وريبة من وعود تعطى ولا تنفذ، ومع ذلك توجه بعد احتلال الكويت بعض ممثلي الحركة السياسية الكردية لتونس عارضين على منظمة التحرير توسطها من اجل فتح باب المفاوضات بين الاكراد وبغداد بأمل تحقيق صيغة تضمن حقوق الاكراد ووحدة العراق وتعبيرا عن حسن نواياهم امتنع الاكراد عن القيام باي عمل عسكري معاد لبغداد. استبشر الجانب الفلسطيني بالموقف ووعد خيرا. ولكن، حسب قول الطرف الفلسطيني، تجاهلت بغداد هذا العرض.

وعندما تحدثت بغداد عن الديمقراطية الجديدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، استجابت الجبهة الكردستانية ودخلت بمفاوضات مع بغداد، ولكن ما لبثت ان انتهت عندما ادرك الاكراد بان هدف النظام هو مجرد استمرار التفاوض لأمتصاص النقمة وشق المعارضة دون تقديم تنازل حقيقي لصالح الديمقراطية او لصالح حقوق الشعب الكردي القومية. وسرعان ما تناسى النظام حديثه عن الديمقراطية، مبررا ذلك بحجج واهية، مستخدما "الاستعمار" و"الاجنبي" كشماعة يحملهما وزر اخطائه، وانتهى الدكتور حمادي ليحل محله (حمزة) الذي ميز نفسه بممارسة البطش ابان انتفاضة اذار 1991.

مدرسة صدام السياسية

خسر صدام حسين الحرب ولكنه لم يخسر الحكم، وصدام الذي اصبح ضليعاً في ادارة لعبة البقاء راهن ولازال براهن على الزمن وقدرته على الصبر، للخروج سالما ان لم يكن منتصراً في هذه اللعبة.

فالحاكم المسكون بعاطفة البقاء الجامحة يستخدم كل الاوراق والوسائل من اجل البقاء، فكل يوم جديد في الحكم هو نجاح اضافي.

وان المعيار الاساس في تعامل النظام مع حلفائه وخصومه السياسيين هو معيار برغماتي مكيافيلي، قائم على احترام القوة والقوة فقط. فعندما لا يملكها يهادن حتى يقوى، وسرعان ما ينقلب على حلفاء الامس بمجرد تمكنه او تتعزز مواقعه. فقد وصل البعث للسلطة في 17 تموز 1968 من خلال انقلاب عسكري كان هو الطرف الاضعف فيه، في وقت كانت كتلة عبد الرزاق النايف وابراهيم الداود الطرف الاقوى لامتلاكها مفاتيح القصر، وصلتها بالامريكان من خلال عناصر امثال لطفي العبيدي وناصر الحاني. ولكن البعث نجح بعد اسبوعين من انقلاب 17 تموز باطاحة النايف والداود.

وشهدت السنوات الاولى من حكم البعث انفتاحاً على القوى السياسية العراقية الاخرى كالشيوعيين والاكراد، وذلك في وقت لم يستتب الحكم بعد للبعث، فجاءت مشاركة الشيوعيين والاكراد بالوزارة. ولكن سرعان ما تلاشى كل هذا لينفرد البعث بالحكم ويضطهد الاكراد والشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية وينفرد بالسلطة تماماً.

وبعد تصفيات 1979 التي تمت فيها تنحية احمد حسن البكر واعدام الكثير من قيادي البعث تلاشى هامش الديمقراطية ضمن الحزب واختزل دوره لمجرد اداة بوليسية جديدة، وتحول اعضاء الحزب الى جوق يسبح بعبادة الفرد ودكتاتوريته المطلقة باسم القائد الضرورة وغيرها من الاوصاف التي أوصلت العراق الى ما هو عليه اليوم.

وانطلاقا من مبدأ تصدير المشاكل الى الخارج، وجد صدام ان السبيل الافضل لمواجهة المعارضة العراقية التي اخذت شكلاً اسلامياً، خاصة بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران [علماً ان المعارضة عبر تاريخ العراق اخذت لون المرحلة السياسية، فكانت يسارية في العهد الملكي، وبعثية وناصرية في عهد عبد الكريم قاسم، واسلامية في عهد البعث ولكنها جميعا كانت تعبيرا عن غياب الديمقراطية] وهو شن الحرب على ايران ولقيت رغبته هذه تشجيعاً من الغرب وامريكا بالذات التي صورت له الحرب وكأنها نزهة لاتستمر اكثر من اسابيع وعلى اسواء الاحوال اشهر، فاغرق العراق بحرب ضروس استمرت ثمانية سنوات كان الغرب المستفيد الوحيد منها.

وفي مواجهة النتائج الاقتصادية المدمرة للحرب مع ايران لجأ صدام مرة اخرى الى تصدير المشكلة وذلك بمغامرة جديدة - احتلال الكويت.

ان مقولة طارق عزيز "حين تقود وحدك لاتكتشف عيوبك" صحيحة ولكن لسان حال صدام حسين يقول : "انا موجود فاذا انا منتصر".

لعبة الرمال المتحركة

اكدت مسيرة النظام عبر السنوات الثلاثة الماضية، قدرته على البقاء ولكن بدلا من اعتماد الديمقراطية خياراً كما وعد في نهاية الحرب، كرس النظام سياسته التقليدية القائمة على القمع والانفراد.

ولكن من اجل فك عزلته الخارجية وانهاء الحصار المفروض عليه اعتبر كافة الخيارات مفتوحة. فصدام الذي قاد اشرس حرب ضد ايران، يمد يده للتعاون معها بعد ايام من غزو الكويت باسم محاربة الامبريالية، وينسى انه كان بالامس حليفا لتلك الامبريالية في محاربة ايران الاسلامية. ويلوح، مرة اخرى اليوم بالتقارب مع ايران ويتبادل وزراء النظامين الزيارات ويلبس النظام لبوس الورع وبفرض الدروس الدينية في المدارس ويغلق حانات الخمر.

وصدام الذي هدد بحرق نصف اسرائيل، يلوح لاسرائيل اليوم (انظر صحيفة معاريف ويعدوت احرنوت الاسرائيلتين) بورقة الاعتراف مقابل فك عزلته.

ويحاول اغراء فرنسا وتركيا وروسيا بالعوائد الاقتصادية مقابل المساعدة على التطبيع، ويبذل الغالي بهدف التطبيع مجددا مع امريكا.

وصدام الذي تلكأ في تنفيذ قرار مجلس الامن 687 الخاص بتدمير ومراقبة التسلح العراقي، عاد اليوم ليوافق على كل ما رفضه سابقا، علما لو استجاب في حينها للقرار لما تراكمت قرارات العقوبات الى المدى الذي وصلت اليه اليوم.

ان التحالفات الموقتة والمناورات الدولية قد تكسب النظام بعض الوقت خاصة وان الغرب بالذات امريكا تعتبر حالة العراق اليوم هي النصر المطلوب، فبغداد ضعيفة تستجدي التطبيع مع واشنطن افضل من تورط الاخيرة بتغيير رأس النظام وتحمل تبعية النظام البديل.

ان استمرار الوضع هو وصفة لنحر العراق، ولخلاصه لابد من تفكير جذري جديد من قبل النظام والمعارضة على حد سواء، يحقق التحول الى "المشروعية الدستورية"، وحان الوقت -ان لم يكن قد فات- بان يتنازل بعضنا للبعض لصالح العراق، لا ان نتنازل عن العراق للاجنبي لصالح الاستحواذ الفردي او الفئوي او العرقي بالسلطة.

ان خلاص العراق هو بأخلاص ابناءه له.

(الملف العراقي، العدد 23 - تشرين الثاني 1993)

❊ ❊ ❊